محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المغاربية

foreign direct investment determinants in Maghreb region

نسيمة حلاب

جامعة الجزائر 03، الجزائر، nassimahalleb@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2017/12/04 تاريخ قبول النشر: 2019/06/22

ملخص:

أصبح السعي نحو رفع مستوى جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة محل اهتمام على الصعيد العالمي، بعدما كانت محط شكوك ومخاوف لدى العديد من دول العالم الثالث خلال السنوات الماضية.

رغم تبني العديد من السياسات الإصلاحية الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري في دول المغرب العربي، لا تزال تعتبر من أقل مناطق العالم استيعابا للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، مما يدفع إلى البحث في طبيعة المحددات المؤثرة على البيئة الاستثمارية في المنطقة المغاربية. اعتمادا على منهجية التحليل الإحصائي والمقارنة استنادا على العديد من المؤشرات الإحصائية الكمية والنوعية، يمكن التأكيد على وجود جملة من العوائق المؤثرة سلبا على مناخ الأعمال في الدول المغاربية، رغم وجود العديد من المزايا التي من شأنها رفع مستوى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وارتباط العوامل المساعدة على تحسين مناخ الأعمال بطبيعة الجهود الداخلية المنوطة بالحكومات الوطنية للدول المغاربية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الجاذبية الاستثمارية؛ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract:

Today, foreign direct investment is regarded as a source of economic development. This explains host countries interest to offer large sets of incentives to foreign investors.

Despite the policies aiming to promote FDI attractiveness in Maghreb states, the amount of foreign direct investment flows remains low. So this working paper attempts to tackle different determinants influencing investment climate in the region. Using statistical analysis through several quantitative and qualitative index, we extracted the main points of strength and elements of weakness in Maghreb states investment environment and concluded that the goal of increasing FDI attractiveness and maximizing the benefits on native economy largely depends on governmental efforts strategies adopted region host economies.

Keywords: foreign direct investment; investment attractiveness; foreign direct investment determinants.

* **المؤلف المرسل: نسيمة حلاب، nassimahalleb@gmail.com**

مقدمة:

أصبح السعي نحو رفع مستوى الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة محل منافسة بين العديد من الاقتصاديات باعتبارها مصدرا هاما للتمويل الخارجي لاسيما بالنسبة للدول النامية، وتتعلق درجة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر بجملة من المحددات المؤثرة على المناخ الاستثماري بشكل عام.

رغم التطور المسجل على حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إلى الدول المغاربية خلال السنوات القليلة الماضية، لا تزال تعتبر من أضعف مناطق العالم تلقيا لمثل هذه الاستثمارات مما يدفع إلى البحث في الإشكالية الآتية: **ما هي المتغيرات المؤثرة في المناخ الاستثماري للمنطقة المغاربية؟**

حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة من خلال الفرضيتين الآتيتين:

- ✓ وجود العديد من العوامل الكابحة في البيئة الاستثمارية للدول المغاربية من شأنه إضعاف جاذبية هذه الدول والتأثير سليا على التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها.
- ✓ يرتبط ضمان الاستفادة من التأثيرات الإيجابية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية بالجهود الداخلية للحكومات الوطنية للدول المغاربية المضيفة لمثل هذه الاستثمارات.

تم اعتماد المقاربة المنهجية الآتية:

- ✓ منهج التحليل الإحصائي: يعتبر هذا المنهج على قدر كبير من الأهمية، بالنظر إلى الحجم المعتبر للمعطيات التي تعتمد عليها الدراسة، كما أن أهم نتائج البحث تستند على تحليل للمعطيات الكمية المقدمة.
- ✓ منهج التحليل المقارن: نعتمد عليه في مقارنة تطور التدفقات الاستثمارية الواردة إلى المنطقة المغاربية بتلك المسجلة على المستوى العالمي أو مستويات إقليمية أخرى، وعند المقارنة البينية لدول المنطقة، سواء من ناحية التراكمات الاستثمارية أو المحددات أو تطور الترتيب اعتمادا على مؤشرات تقييم مناخ الأعمال.

1.تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم حداثة مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر غير أنه كمفهوم يرجع إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث اعتبره الاقتصاديون آنذاك حركة رأس المال التي أطلق عليها مصطلح الاستثمار الدولي إلى غاية 1930 إذ برز مفهوم الاستثمار المباشر، لكن لم يتم الفصل بين ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر أي المحفظي حتى سنة1968.(الجبوري.2014. ص.31).

يعرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يفترض قيام علاقة تتسم بالاستمرارية وطول المدى بين البلد المضيف والمستثمرين الأجانب، الذين يهدفون إلى التحكم في المشاريع والقرارات الإستراتيجية للمؤسسات، وحيازة الملكية الكاملة لها مع إمكانية مشاركة أطراف وطنية أو أجنبية في هذه الملكية (المرجع نفسه، ص.33).

يعتبر صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن إقامة مشاريع داخل دولة معينة في حين يسيطر عليها مقيمون في دولة مغايرة، ويضيف صندوق النقد الدولي ضرورة تجاوز حصة المستثمرين الأجانب لنسبة 50% من رأس المال، أو تركيز25% على الأقل من الأسهم في حوزة شخص أو منظمة واحدة مما يتيح امتلاك السيطرة الفعلية على صنع سياسات واتخاذ قرارات المشاريع (منصر. 2015. ص.40).

ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن إرادة مؤسسة أو شركة مقيمة في اقتصاد بلد ما، في اكتساب مصلحة دائمة في مؤسسة متواجدة في اقتصاد بلد مغاير، حيث يترتب عن هذا وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة التي يستهدفها، وينعكس بشكل بارز على أسلوب التسيير فيها، وتتأسس هذه العلاقة عند امتلاك المستثمر لما لا يقل عن 10% من حقوق التصويت فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(OCDE. 2008. p.56.) .

عموما لا يمكن حصر مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجانب القانوني أو الاقتصادي المحض، حيث يعتبر مفهوما ديناميكيا ومرنا، يرتبط بتطور المتغيرات الاقتصادية على الصعيد الدولي، كما يمكن تكييف أبعاده ومجالاته حسب الرؤية الاقتصادية لكل بلد، حيث يمكن أن يضيق أو يتسع حسب الإستراتيجيات المنتهجة من الدولة المضيفة، سواء تعلق الأمر بالرغبة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو وجود تحفظات على التواجد الأجنبي في ظل متغيرات ما. (فرجي، 2013، ص.18.)

2. معطيات إحصائية حول تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة المغاربية

تشير العديد من الدراسات الإحصائية إلى التطور الواضح في حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المغاربية خلال السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت من 460 مليون دولار سنة 1990 إلى 1.66 مليار دولار سنة 2000، لتبلغ 11.362 مليار دولار سنة 2008،(ولد حام.2014- 2015. ص198)، وهذا يؤشر على تحسن مستوى جاذبيتها الاستثمارية، مع ذلك لا تزال تعتبر من أقل المناطق تلقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببقية أقاليم العالم.

شكل رقم1: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى أقاليم العالم: 2014-2015-2016 (مليار دولار)

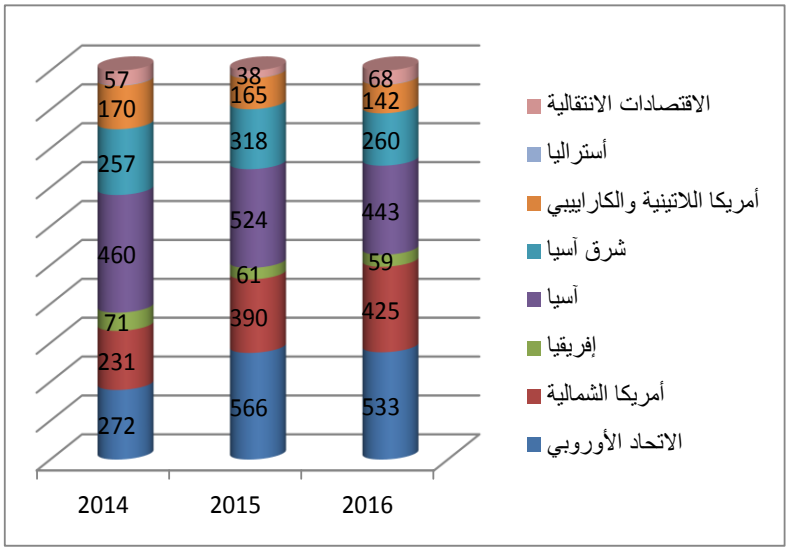

المصدر: بالتصرف عن: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،2017، ص.114.

تتركز أكبر أوعية استيعاب التدفقات الاستثمارية على الصعيد العالمي في الدول الآسيوية ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية، لتليها أمريكا اللاتينية والكاريبي،، وبعدها الاقتصادات الانتقالية وأخيرا الدول الإفريقية وأستراليا.

شكل رقم 2:تطور تراكمات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة المغاربية مقارنة ببقية مناطق العالم (2016-2010-2000)

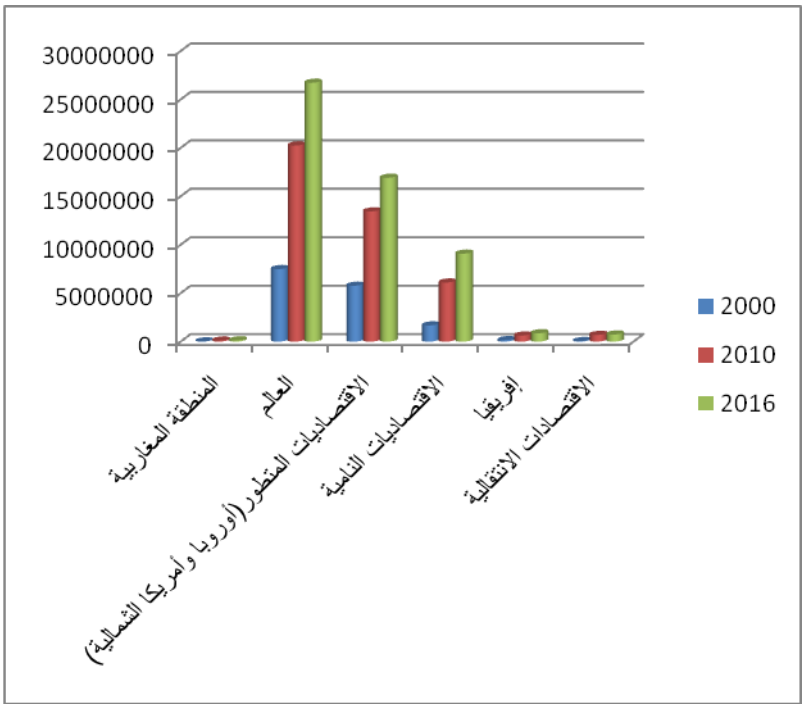

وحدة القياس: مليون دولار

المصدر: بالتصرف عن: (UNCTAD, 2017, p226-229)

انطلاقا من الشكل يتضح كون المنطقة المغاربية من أضعف مناطق العالم تلقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث بلغ حجم التراكمات الاستثمارية بها 138347 مليون دولار سنة 2016، بنسبة تعادل 0.51% من التراكمات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على الصعيد العالمي.

شكل رقم3: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 2016.

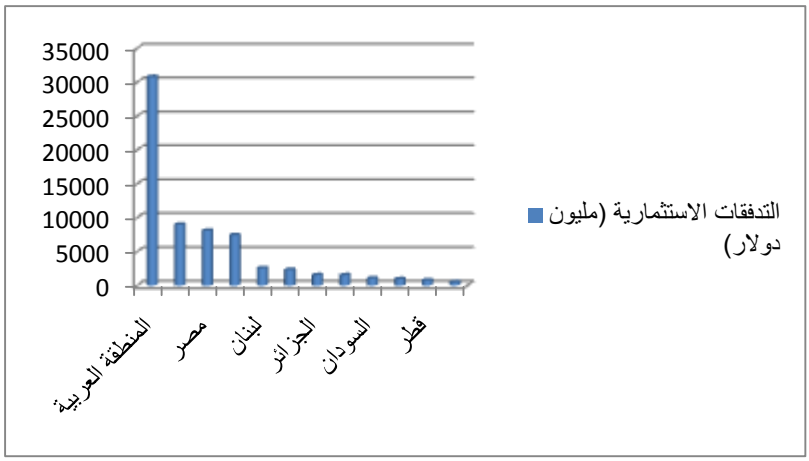

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،مرجع سابق، ص 16.

يوضح الشكل أعلاه حصص الدول المغاربية من التدفقات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول المنطقة العربية سنة 2016، حيث لم تتجاوز حصة هذه الأخيرة 1.8%من التدفقات المالية الواردة عالميا، كما سجلت كل من: المغرب، الجزائر، تونس وليبيا نسب: 7.54%، 5.02%، 3.11% و1.6% على الترتيب من حجم الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية وهي نسب جد ضعيفة ومحدودة.

شكل رقم 4: تطور التراكمات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول المغاربية(2000-2016-2010)

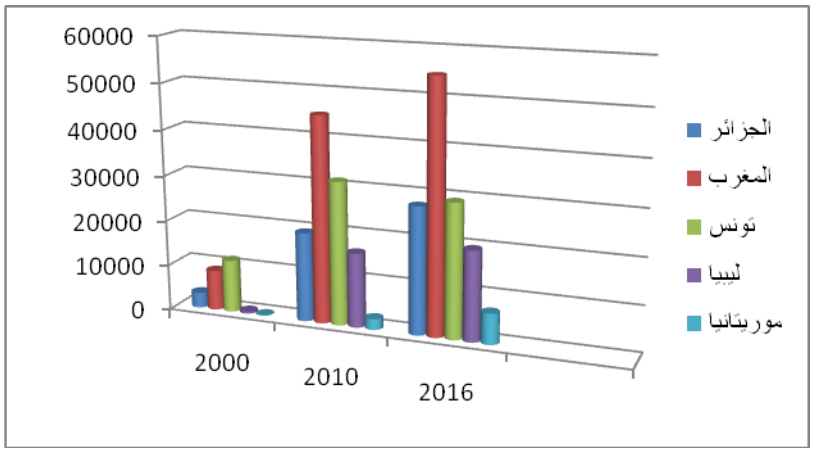

وحدة القياس: مليون دولار

المصدر: بالتصرف عن: UNCTAD 2017 , p.226-227.

يوضح الشكل البياني تطور التراكمات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول المغاربية، حيث انتقل حجم التراكمات الكلية للدول المغاربية مجتمعة من 24.383 مليار دولار سنة 2000 إلى 114.702 مليار دولار سنة 2010، وبلغت 138.351 مليار دولار سنة 2016.

كما تمثل المغرب أكبر هذه الدول استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتليها تونس في المرتبة الثانية، بينما توجد الجزائر في الترتيب الثالث، وتحل ليبيا في المركز الرابع، و تصنف موريتانيا في آخر الترتيب.

3.مؤشرات تقييم الجاذبية الاستثمارية

تستند القرارات الاستثمارية على جملة من المحددات المؤثرة على الجاذبية الاستثمارية إما إيجابا أو سلبا، وقد تعددت التصنيفات حول طبيعة هذه المحددات، لكنها تندرج عموما في إطار ثلاث محاور كبرى تتعلق بالإطار العام لسياسات الاستقبال في الدول المضيفة، المحددات المرتبطة بمناخ الأعمال والعوامل الاقتصادية (Mallampally et P. Sauvant.1999. p.36) .

يقصد بالجاذبية الاستثمارية قدرة البلد المضيف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالنظر إلى ما توفر البيئة الاستثمارية من محددات تمثل تحفيزات وفرصا مشجعة على الاستثمار وأهمها: ,Madi, 2014) p.29)

- ✓ سياسيا: الاستقرار السياسي للبلد وللسياسات المنتهجة إزاء الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ✓ اقتصاديا: مرتبطة بمتغيرات استقرار الاقتصاد الكلي: التضخم، النمو الاقتصادي، توازن الميزانية، استقرار العملة، وفرة الموارد الطبيعية والبشرية، حجم السوق، البطالة..
- ✓ اجتماعيا: وفرة العمالة، الثقافة الاستهلاكية، الأعراف والتقاليد، الروابط الاجتماعية.

أ- مؤشرات كلية

يعتبر المؤشر العالمي للتنافسية، ومؤشر مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار، أحدا أهم المؤشرات الكلية، التي تهدف إلى تقديم تشخيص عام لأهم العوامل المؤثرة على جاذبية البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ.1: المؤشر العالمي للتنافسية

تتضمن التنافسية الاقتصادية جملة من السياسات والعوامل والمؤسسات المحددة لمستوى الإنتاجية التي يتم الاعتماد عليها في تحديد معدلات مردودية الاستثمارات الناشطة في الاقتصاد المعني، والتي تمثل بدورها عوامل أساسية في توجيه معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد يعتبر المؤشر العالمي للتنافسية من أهم المؤشرات المستخدمة من طرف المنتدى الاقتصادي العالمي منذ بداية استخدامه عام2005. Ilias et) Maachou, 2015, p.05.)

انطلاقا من ملاحظة المتغيرات الجزئية للمؤشر يمكن رصد مجموعة من نقاط القوة والكثير من عناصر الضعف أي الفرص والعراقيل، حيث نسجل:(schwab, 2017, p44-198-210-290):

- ✓ تتميز الجزائر بوضع تنافسي جيد من ناحية حجم السوق بينما تشكل عوامل فعالية سوق العمالة وسوق السلع وتطور السوق المالية عوامل كابحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- ✓ تحظى المغرب بميزة نسبية في العامل المؤسساتي وكذلك حجم السوق، كما تمثل فعالية سوق العمالة ومستوى التكوين والتعليم العالي أهم العوامل المؤثرة سلبا على الجاذبية الاستثمارية.
- ✓ يعتبر مستوى القطاع الصحي وجودة التعليم الابتدائي بالإضافة إلى حجم السوق أهم نقاط القوة بالنسبة للاقتصاد التونسي، بينما تشكل عوامل فعالية سوق العمالة، تطور السوق المالية وفعالية سوق السلع مشاكل حقيقية.
- ✓ ملاحظة المؤشرات الفرعية لا تبعث على الكثير من التفاؤل بالنسبة للوضع الموريتاني، بالنظر إلى المراكز المتأخرة، باستثناء مستوى متوسط لاستقرار أداء الاقتصاد الكلي، ويتأكد ذلك من خلال أرقام التدفقات المالية الواردة للبلد.

أ.2: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

هو مؤشر مركب يحاول رصد مستوى توفر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم، من خلال التركيز على 58 متغيرا اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا ومؤسساتيا، ويتم تحديد المستوى من خلال تقديم درجات متدرجة من 0 إلى 100 أي من المستوى الأفضل إلى الأسوأ.

شكل رقم5: ترتيب الدول المغاربية حسب الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار2017

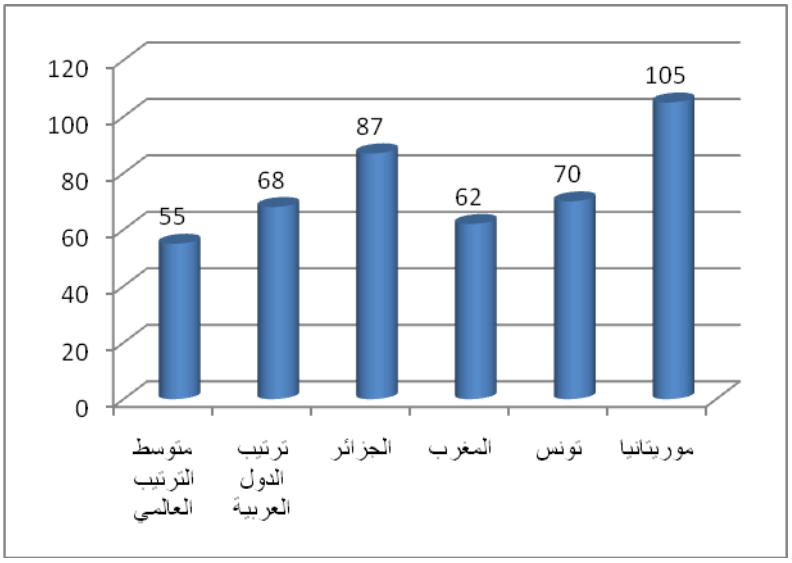

المصدر: بالتصرف عن:: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص 57-60 -87-90)

تجاوزت كل الدول المغاربية متوسط الترتيب العالمي لجاذبية الاستثمار، حيث تتمتع المغرب بوضع الأفضلية مقارنة بجيرانها، وتليها تونس بمستوى جاذبية فوق متوسط، وبعدها الجزائر بمستوى ضعيف نسبيا، وتحل موريتانيا أخيرا بمستوى ضعيف جدا.

ب- مؤشرات جزئية

عموما يعتبر الاقتصار على المؤشرات الكلية غير كاف لمنح تقييم دقيق وموضوعي، يمكن من خلاله رصد مختلف فرص وعوائق البيئة الاستثمارية، لذلك تعتبر المؤشرات الجزئية على قدر كبير من الأهمية.

ب.1: مضامين السياسات الاستثمارية

تتميز سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية بالانفتاح النسبي، مع وجود قدر من التفاوت بين بلد وآخر:

– **الجزائر:** تتبنى سياسة اقتصادية مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها الدفاع والإعلام وتكنولوجيا الاتصالات، وتتواجد الفرص الاقتصادية في كل القطاعات: الطاقة، المياه، الرعاية الصحية، النقل، الاتصالات، إعادة تدوير النفايات، الفلاحة..، لكن يشترط أن تتم كل الاستثمارات رفقة الشريك الجزائري وفقا للمادة 49/51 من قانون الاستثمار (United States department of state. Algeria; investment climate statement 2015, may 2015. p.3)

– **المغرب:** ينتهج سياسات هادفة لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال سياسات ماكرواقتصادية، تحرير التجارة والإصلاحات هيكلية، إذ استهدف البرنامج الوطني 2009 حول التنمية والتطور الصناعي تطوير القطاعات الاقتصادية الموجهة للتصدير، مما أسهم في خلق 45000 منصب عمل خلال ال10 سنوات الماضية، كما يهدف برنامج 2014 إلى دعم تسريع خلق مناصب العمل والنمو في القطاع الصناعي عبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقوية العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة ورواد الصناعة المغربية (United States department of state. Morocco; investment climate statement2015. may 2015. p.3)

– **تونس**: تعتبر دولة مندمجة في المنظومة الاقتصادية العالمية منذ 50 عاما، وترجع سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر فيها إلى فترة 1990، إذ يمكن التركيز على أهم المحطات التالية .Hans-Heinrich) 2015 .p.45):

- قانون الاستثمار 2009: منح الأفضلية للقطاعات ذات الاحتمال المرتفع لتشغيل اليد العاملة والتوجه التصديري، واستهداف المناطق الجنوبية والغربية لانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية وضعف البنى التحتية المادية.
- قانون الاستثمار2014: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى صنفين يحظى كل منهما بحوافز استثمارية مختلفة، بهدف حماية التنمية الصناعية المحلية.

– **موريتانيا:** تتميز سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا بالانفتاح النسبي لاسيما في مجالات: الصيد البحري، المناجم والمحروقات، مع وجود بعض الاستثناءات بخصوص التشغيل في القطاع الأمني والصيد البحري، حيث يجب منح هذه الأعمال للموريتانيين، ويسمح قانون الاستثمار الموريتاني2012 بإعادة ترحيل رؤوس الأموال إلى البلد الأم واستخدام العمالة الأجنبية، كما يتضمن تعزيز أمن الاستثمارات وتسهيل الإجراءات الإدارية، كما لا توجد قيود على الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء المؤسسات المملوكة للدولة، حيث تشجع

الاستثمار في قطاعات: الصيد، المناجم، الفلاحة، البنوك، النفط والتكنولوجيا (United States department of state. Mauritania; investment climate statement2015. june 2015. p.3).

– ليبيا: يفتح قانون الاستثمار الليبي9/2010 العديد من المجالات الاقتصادية للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، فقد كان القطاع الخاص عرضة للرقابة المشددة من طرف السلطة السياسية، لكن يتم في المرحلة الراهنة اتخاذ مجموعة من التدابير الهادفة لتشجيع استثمار الشركات الأجنبية لتصبح أكثر انفتاحا على مشاركة القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.(Barkawi. 2014. p.15) ، ووفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية تحرز ليبيا 10 نقاط من أصل 100 التي تمثل العلامة الأفضل في صنف حرية الاستثمار .(KMPG april 2014. p.9)، مما يؤشر على الضعف الشديد للحرية الاقتصادية ومحدودية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم 1: ترتيب دول المغرب العربي وفق مؤشر سهولة القيام بالأعمال لعام 2017

الدولة	الترتيب العالمي/ 190
المغرب	69
تونس	88
الجزائر	166
ليبيا	185
موريتانيا	خارج التصنيف

المصدر: بالتصرف عن: World Bank , 2017, p.04.

انطلاقا من الجدول يتبين أن مناخ ممارسة الأعمال في كل من المغرب وتونس جيد نسبيا، بينما تتميز البيئة الاستثمارية بمناخ صعب للقيام بالأعمال في الجزائر، ويعتبر مناخ ممارسة الأعمال في ليبيا جد متدهور.

ب.2: الحوافز الاستثمارية

تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال وترتبط بشكل كبير بالحوافز في المجال الضريبي والجمركي بشكل أساسي.

– **تونس:** يعتبر نظام التحفيزات في تونس على قدر كبير من التعقيد وصعوبة الفهم، ومع ذلك يتضمن أهم الحوافز الآتية (Hans-Heinrich. op.cit. p.45) :

- إعفاءات ضريبية على الاستثمارات في المناطق ذات الأولوية التنموية

إلغاء الرسوم على استيراد المواد الخام، والحصول على مساعدة مالية تتراوح نسبتها بين 8% و25%من الحجم الكلي للاستثمار.

- تحتمل الدولة نسبة 16% من التكاليف الأمنية بالنسبة للقطاعات التي توظف حاملي الشهادات الجامعية لفترة تمتد من 7 إلى 10 سنوات، بالإضافة غلى تغطية جزئية لتكاليف التكوين.

- إمكانية استخدام الأراضي المملوكة للدولة بالنسبة للاستثمارات الأكثر خلقا لمناصب الشغل.
- حوافز إضافية للاستثمار في المناطق المتخلفة وبعض القطاعات: الصحة، التعليم، التكوين، النقل، معالجة النفايات وحماية البيئة، أنشطة البحث العلمي والتطوير..

– **الجزائر:** تمنح بعض الحوافز والضمانات العامة المشجعة للاستثمار في القطاع الإنتاجي وأهمها (Algeria highlights. 2016. p.1):

- وجود إعفاءات على ضرائب الملكية، و10 سنوات على الضريبة المزدوجة في حال توفر اتفاقيات ثنائية للاستثمار مع البلد الأم.
- بعض الحوافز النوعية المتعلقة بالاستثمار في بعض المناطق، والاستثمارات الأكثر حفاظا على البيئة وقطاع الصناعة النفطية.

– **موريتانيا:** توجد العديد من الحوافز المتاحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي من بينها: إجراءات خفض أو تأجيل الضرائب، رفع الضريبة عن استيراد معدات التجهيز، إعفاءات ضريبية للشركات في المناطق الاقتصادية الخاصة..عموما مجموعة التحفيزات محددة لكنها قابلة للتفاوض مع الحكومة إذ يمكن التوصل إلى أنواع أخرى من طرف المستثمرين الأجانب (United States department of state. Mauritania; investment climate statement2015.op.cit. p.9)

– **المغرب:** تمس مجموعة الحوافز (KPMG 2012):

- الضريبة المزدوجة خلال الخمس سنوات الأولى من الاستثمار، وضريبة نسبتها 17.5% لاحقا،
- خفض تكاليف الاتصالات بنسبة 35% عن سعر السوق.
- ضمان منح التكوين لكل عامل مغربي خلال السنوات الثلاث الأولى من التشغيل، تصل إلى 7000 دولار أمريكي.
- تتم صياغة مجموعة جديدة من الحوافز في الفترة الراهنة.

– **ليبيا:** يمنح القانون الليبي للاستثمار مجموعة من الإعفاءات الضريبية والجمركية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مدة 3 سنوات أخرى، تقدر نسبة الضريبة الفعلية على الأرباح ب24%، بينما تقدر الرسوم الجمركية على القيم المستوردة ب 5%، ونسبة 5% إضافية بالنسبة للسيارات، و5% أخرى على وسائل الرفاهية (Barkawi. op.cit. p.15).

ب.3: مؤشر الشفافية

تعتبر متغيرات شفافية ونزاهة وكفاءة القطاع الإداري، ومطابقة القوانين للمعايير المعمول بها دوليا من أهم العوامل المساعدة على اكتساب ثقة المستثمرين الأجانب مما يؤثر على مناخ ممارسة الأعمال بشكل إيجابي ويرفع من جاذبية دولة الاستقبال للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم 2: ترتيب دول المغرب العربي وفق مؤشر منظمة الشفافية الدولية لعام 2016

الدولة	الترتيب العالمي/176
تونس	75
المغرب	90
الجزائر	108
موريتانيا	142
ليبيا	170

المصدر: بالتصرف عن: Transparency International, Global corruption perception index (CPI)2016, 25 january2017, available at:

(accessed04/12/2017)www.transparency.org/cpi

تعاني الدول المغاربية من ظاهرة الفساد في القطاع العام لكن بنسب متفاوتة: مرتفعة نسبيا في تونس والمغرب، لكنها غير مستفحلة كما هو الحال في ليبيا وموريتانيا، ويعتبر مؤشر الفساد في الجزائر عاليا..مما يؤشر على ارتفاع تكاليف ممارسة الأعمال ويشكل عاملا كابحا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب.3: أهم المحددات الاقتصادية

تتضمن المحددات الاقتصادية مجموعة العوامل المرتبطة بالأسواق، ودرجة توفر الموارد، وفرة اليد العاملة ومؤهلاتها، بالإضافة إلى وضعية البنى التحتية، والبحث عن مكاسب الكفاءة..و تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن عدد المؤشرات كبير ومتنوع بشكل لا يمكن حصره أو تغطيته، مما دفعنا إلى انتقاء بعض العوامل الأكثر وضوحا والابتعاد عن الخوض في التفاصيل ذات الطبيعة الاقتصادية المحضة.

-الأسواق

تشترك أسواق الدول المغاربية في خاصية صغر الحجم، الضيق وارتفاع درجة اللايقين مع وجود بعض الاستثناءات والخصائص المايزة لها.

تعتبر قوانين الدخول إلى سوق العمل التونسية جد ضيقة في العديد من القطاعات: 15 قطاعا و20نشاطا خاضعا للترخيص، 49 قطاعا آخر يستدعي الحصول على رخصة من طرف المجلس الأعلى للاستثمار .(United States department of stat. Tunisia ; investment climate statement2015. op.cit. p.5) لكن نظرا لقربها من الإتحاد الأوروبي تعتبر تونس أرضية تصدير ممتازة لكبرى الأسواق العالمية.

تتميز السوق الموريتانية بالانفتاح على الصادرات الدولية، كما تشجع الاستثمارات الموجهة نحو تصدير المنتجات الموريتانية، وتستفيد من الولوج الحر للأسواق الأوروبية لتصدير منتجاتها، تتمتع بموقع حيوي في مفترق طرق أسواق الاستهلاك للمغرب العربي وغرب إفريقيا، ورغم ذلك فهي تتميز بالضيق وضعف القدرة الشرائية.

يعتبر مفهوم حرية السوق حديثا نسبيا في ليبيا، وتتميز بارتفاع درجة اللايقين نتيجة خضوع الاقتصاد الليبي للتحكم والرقابة الشديدة من طرف الدولة وغموض عملية صنع القرار بالإضافة إلى خطورة وعدم استقرار مناخ الأعمال.(KPMG. op.cit. p.8)

تتميز السوق الجزائرية بارتفاع درجة اللايقين نتيجة تضييق الواردات وتشجيع الاقتصاد المحلي، نقص الأسواق المحلية ومحدودية التجارة الإقليمية، مما دفع الشركات الأجنبية إلى التموقع في مناطق أخرى بهدف خلق محاور للتوزيع الإقليمي (United States department of state. Algeria; investment climate statement2015.op.cit. p.3).

يتميز السوق المغربي بضعف القدرة الشرائية، لكنه في الوقت ذاته يتحول بوتيرة سريعة إلى قاعدة تصنيعية وتصديرية لكبرى الشركات العالمية نتيجة تطبيق مجموعة من الإستراتيجيات القطاعية التي استهدفت رفع الكفاءة وزيادة التشغيل وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– وفرة الموارد

يحتوي باطن الدول المغاربية على كميات هائلة من الموارد الطاقوية والمعدنية التي لم يتم التوصل إلى تحديد كمياتها بدقة لحد الآن، حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط، 18 في الإنتاج و 12 في التصدير، المرتبة 7 في احتياطي الغاز، 5 في الإنتاج و4 في تصدير الغاز الطبيعي المميع، كما تمثل الجزائر أكبر مصدر ومصنع للنفط والغاز في المتوسط، كما تعتبر ثالث ممول للإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي ورابع مزود له بمصادر الطاقة بشكل عام، بينما تمتلك موارد معدنية منجمية هائلة غير مستغلة تتوزع على مساحة 1.5 مليون كم^2 باحتياطي يقدر ب45 مليار طن من المعادن، أما في مجال الطاقات المتجددة: المساحة الصحراوية تمنح قدرات كبيرة في مجال توليد الطاقة الكهربائية (KPMG 2015. p37-38).

تعتبر ليبيا ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا، تحمل ثاني أعلى معدل للتنمية البشرية إفريقيا، وتحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في تصنيع النفط الخام، وتوجد العديد من الفرص الاقتصادية لممارسة الأعمال خارج قطاع المحروقات: الصحة، النقل، التعليم، المرافق العمومية، وتعتبر ليبيا ذات موقع جذاب لنظم الطاقة الشمسية بالنظر إلى مساحة الأراضي الصحراوية المقدرة ب90% من المساحة الكلية للبلاد، حيث يؤكد الخبراء أن الإنتاج الطاقوي للكم^{2}الواحد يعادل 1.5مليون برميل نفط سنويا.(Barkawi. op.cit. p.16)

تصنف موريتانيا من المناطق الاقتصادية الحصرية الخالصة الأغنى بالثروة السمكية في العالم، تحتوي موارد نفطية ومعدنية جد هامة (حديد، ذهب، ألماس)، بالإضافة إلى حجم الفرص السياحية بشريط ساحلي غير ملوث ومعالم أثرية مصنفة عالميا، كما تزخر كل من تونس والمغرب بثروات جد معتبرة في القطاع الفلاحي رغم افتقارهما للموارد الطاقوية، مما يمنح آفاقا واعدة في القضاء على مشاكل الاكتفاء الغذائي، أما

بالنسبة للموارد البشرية، يتجاوز عدد سكان المغرب العربي 92 مليون نسمة، ويمثلون ثروة بشرية شابة يمكن تحويلها إلى عوامل تنمية حقيقية في المنطقة (ولد حام. مرجع سابق. ص192)

– اليد العاملة

تعاني الجزائر من قصور في اليد العاملة المؤهلة خاصة في مجالي الصناعة والبناء، وتواجه الشركات النفطية صعوبة كبيرة في الحصول على المهندسين المدربين وعمال الحقول النفطية كما تؤكد تقارير المنظمة العالمية للتشغيل أن 37% من اليد العاملة في الجزائر متواجدة في الاقتصاد الموازي. (United States department of state. Algeria; investment climate statement2015. op.cit. p.17)

رغم توفر العمالة في موريتانيا غير أن الإنتاجية ضعيفة مقارنة بدول الجوار، نتيجة عدم التأهيل وقصور التكوين التقني والتسييري في كل القطاعات الاقتصادية، لذلك توظف العديد منها تكنولوجيا جد عالية نتيجة عدم توفر اليد العاملة الماهرة كما ونوعا، باستثناء القطاع المنجمي أين يحصل العمال على تكوين وتدريب جد متقدم. (United States department of state. Mauritania; investment climate statement2015. op.cit. p.18)

تقدر نسبة البطالة في تونس ب15%، وتبلغ نسبة حاملي الشهادات الجامعية من البطالين 31%، حيث تمثل فئة العمالة دون المستوى الثانوي نسبة80% ، ويؤشر ارتفاع معدل البطالة على انخفاض الأجور وتكاليف اليد العاملة المؤهلة وشبه المؤهلة، وقد حافظت تونس على توازن هيكلة القوى العاملة15.3%في الفلاحة والصيد، 33.6% في الصناعة و51% في التجارة والخدمات، حيث عملت على تطوير القطاع الصناعي وخلق يد عاملة محدودة الكفاءة نتيجة عدم القدرة على استيعاب المدخلات التعليمية في سوق العمل.(Hans-Heinrich. op.cit. p.37)

البنى التحتية

تعتبر عوامل وفرة وجودة الهياكل والبنى التحتية القاعدية نقاط قوة من شأنها رفع جاذبية البلد المضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي ظل ظروف معاكسة تتحول إلى عوامل منفرة وطاردة للاستثمارات.

جدول رقم 3: الترتيب العالمي لتوفر وجودة البنى التحتية للدول المغاربية ضمن 155 دولة لعام 2012

الدولة	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	موريتانيا
الترتيب	39	54	139	152	غير موجودة

المصدر: بالتصرف عن: (Ives, Hoscheirdt, Jaeger, Tocchetto.2013. p.317)

يلاحظ أن مستوى جودة ووفرة البنى التحتية المادية جيد في المغرب وجيد نسبيا في تونس مما يشكل عاملا إيجابيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدين، لكنه ضعيف في الجزائر ومتدهور للغاية في ليبيا، وهذا من شأنه كبح أو عرقلة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك ينبغي تبني إستراتيجيات وطنية لتطوير الهياكل القاعدية بغية تحسين جاذبيتها للاستثمارات.

- الإبداع والابتكار

يقيس مؤشر الإبداع والابتكار حجم الإنفاق الحكومي على برامج الأبحاث والتطوير خاصة في المجال التكنولوجي باعتبارها من العوامل الهامة في رفع القدرة التنافسية وزيادة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

جدول رقم 4: ترتيب الدول المغاربية وفق المؤشر العالمي للإبداع لعام 2017

الدولة	الترتيب العالمي/127
المغرب	72
تونس	74
الجزائر	108
موريتانيا	خارج التصنيف
ليبيا	خارج التصنيف

المصدر: بالتصرف عن(Dutta, 2017, p.11)

من خلال الجدول يتضح أن حجم الانفاق على برامج التطبيقات العلمية والتكنولوجية في الدول المغاربية محدود، إذ يعتبر ضعيفا في تونس والمغرب، وضعيفا جدا في الجزائر رغم أهميته في تطوير الموارد البشرية والقدرة الإنتاجية وتأثيراتها اللاحقة على النمو الاقتصادي.

- الكفاءة الاقتصادية

تعتبر الكفاءة الاقتصادية في الدول المغاربية ضعيفة باستثناء المغرب نتيجة الفشل في تطبيق إجراءات التعديل والإصلاحات الهيكلية، إذ تتميز الإستراتيجية التونسية بالبطء والتعثر، بينما تعاني ليبيا من وضع جد حرج يسوده الركود منذ أكثر من ثلاث سنوات، ورغم مبادرات الجزائر للحفاظ على نمو اقتصادي إيجابي تبرز عدم رغبة النظام في تحرير الاقتصاد، وعدم فتح المجال للتنمية وتنويع القطاع الخاص، وتوسيع السياسات المالية(Temprano. December2015. P.12)

4: تحديات البيئة الاستثمارية

تعتبر الدول المغاربية من أضعف مناطق العالم استيعابا للتدفقات المالية الأجنبية، نتيجة ضعف القدرة التنافسية وانخفاض مستوى جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، في ظل عدم القدرة على مواجهة مجموعة من التحديات الكبرى، أهمها تنامي الأخطار الجيوسياسية التي تعززها الأزمات السياسية، غياب التكامل الاقتصادي المغاربي وتعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة في هذه الدول.

أ- تأثير عدم الاستقرار السياسي على المناخ الاستثماري

يوجد ترابط كبير بين المتغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة في أي دولة في العالم، فقد أدت الاضطرابات السياسية التي شهدتها الدول المغاربية منذ بداية 2011 إلى التأثير على اقتصاديات هذه الدول

بدرجات متفاوتة مما أدى إلى رفع درجة اللايقين في أسواقها وانعكس سلبا على جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تميزت البيئة الاقتصادية للدول المغاربية خلال هذه الفترة عموما بما يلي: (Khan and Mezran, 2016, p.6-8.)

- ✓ التراجع الشديد على مستوى عوامل الكفاءة الاقتصادية.
- ✓ تراجع معدلات النمو وارتفاع معدلات التضخم والارتفاع الكبير لنسب البطالة خاصة ضمن فئة الشباب، حيث ارتفعت معدلات البطالة عام 2015 مقارنة بما كانت عليه عام 2010 إلى النسب الآتية: ليبيا 20% تونس 15%، الجزائر 11.3% والمغرب10%.
- ✓ تدهور مناخ الأعمال غير المشجع على الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.
- ✓ ضعف التنوع الاقتصادي خاصة في كل من ليبيا والجزائر، حيث تعتمدان على إنتاج النفط وتصديره بنسبتي 96% و 98 %على الترتيب، مما يجعل التحولات الدولية في أسعار النفط عاملا حاسما في الاستقرار الاقتصادي للبلدين.
- ✓ تدمير أو عدم ملائمة وضعية البنى التحتية.
- ✓ تزايد الاختلال وعدم التوازن في حجم الثروة والعائدات.
- ✓ ارتفاع نسب المساعدات المالية الاجتماعية مما أنهك الخزينة العمومية،وأثر بدوره على الاستقرار الماكرواقتصادي.

ب- غياب التكامل الاقتصادي المغاربي

تبعا لإحصائيات السكرتارية العامة لاتحاد المغرب العربي فإن استمرار السياسات القطرية وغياب التكامل الاقتصادي يكلف الدولة الواحدة نسبة 2% من معدل النمو السنوي (Santi, 2012, p.28.) كما يعتبر حجم المبادلات التجارية البينية ضعيفا ومحدودا.

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن التكامل الاقتصادي المغاربي من شأنه منح الدول المغاربية العديد من المزايا، كخفض معدلات التضخم ورفع الناتج الفردي ونسبة التراكمات المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج الداخلي الخام، في هذا السياق أجرى البنك الدولي عام 2006 دراسة حول الانعكاسات الإيجابية المحتملة على مستوى الاقتصادات المغاربية خلال الفترة (2005 – 2015) في حال وجود تكامل اقتصادي مغاربي بيني وموسع مع دول الإتحاد الأوروبي أيضا، حيث تم رصد التوقعات الآتية (Rouis and Kounestron, 2010, p.3):

- ✓ رفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسب معتبرة لاسيما في الجزائر، تونس والمغرب بنسب 30%، 41%27% على الترتيب.
- ✓ زيادة نمو الناتج الداخلي الخام في حال توقيع اتفاقيات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل انفرادي في الجزائر، المغرب وتونس بنسب 15%،16%و14% %على التوالي.
- ✓ تفعيل الاتفاقيات التجارية بين الكتلة المغاربية ودول الاتحاد الأوروبي من شأنه رفع الناتج الداخلي الخام بنسب نوعية: الجزائر 27%، المغرب 16% وتونس 22% .
- ✓ في حال تضمنت الإصلاحات الاقتصادية خصخصة قطاع الخدمات ومطابقة البيئة الاستثمارية للمعايير الدولية، يتوقع ارتفاع نصيب الفرد في الناتج الداخلي الخام كالآتي: الجزائر 34%، المغرب 27% وتونس

24%، كما يسجل ارتفاع في نسبة التراكمات المالية الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسب 8.8% 8.5 %و9.2 %في كل من الجزائر، المغرب وتونس على الترتيب.

- ✓ التوجه نحو تعميق وتوسيع التكامل الاقتصادي عبر سياسات إصلاح المناخ الاستثماري وتشكيل تكتل تجاري مع الإتحاد الأوروبي يمكنه رفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسب 51% 38 %و57 %في الجزائر، المغرب وتونس على التوالي.

ج- ضعف أو قصور سياسات ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم العديد من الجهود المبذولة من طرف الدول المغاربية لتحسين مناخ الأعمال ورفع مستوى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تعاني هذه الدول عموما من تعثر سياسات الإصلاح الاقتصادي المنتهجة منذ الاستقلال، حيث تشترك في جملة من الخصائص المؤثرة سلبا على جاذبيتها الاستثمارية على غرار: ضعف النظم المالية، ضيق الأسواق الداخلية وغياب التبادلات الإقليمية مما يحول دون اكتساب القدرة التنافسية التي تسمح بولوج الأسواق العالمية، محدودية التنوع الاقتصادي، عدم القدرة على امتصاص متطلبات سوق العمل...

– الجزائر: غياب الرؤية الإستراتيجية للوضع الاقتصادي

يتميز النظام التجاري والاستثماري في الجزائر بالحمائية، أين تهيمن الدولة على النشاط الاقتصادي، في ظل غياب الظروف المواتية للاستثمار ووجود قوانين تضييقية على الاستثمار الأجنبي وعوائق ضريبية مرتفعة تشجع على نمو الاقتصاد، ونظم المالية غير متطورة ومحتكرة من طرف عدد محدود من البنوك، كما أن الاقتصاد الجزائري معرض لهزات قوية مرتبطة بتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة عدم الإقدام على تبني إصلاحات حقيقية هادفة لتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية للقطاع الطاقوي، كما يعاني سوق العمل وقطاع التعليم من اختلالات وظيفية جدية.

– المغرب: خطوات هادفة لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي

أحدث الاقتصاد المغربي خلال السنوات القليلة الماضية تطورا ملحوظا بفعل انتهاج سياسات اقتصادية وإصلاحات هيكلية جدية هادفة إلى دعم النظام المالي، دفع استدامة النمو ورفع جودة المناخ الاستثماري، حيث احتلت المغرب المرتبة الثالثة إفريقيا عام 2015من حيث عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ب 71 مشروعا، والمرتبة الخامسة من حيث رقم الأعمال بتدفق مالي قدره 4.5 مليار دولار أمريكي) klaza, 2016, p.4-5).

تونس: التراجع نتيجة تعقيد المرحلة الانتقالية والتهديدات الأمنية

تبنت تونس إستراتيجية جديدة بغية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي من خلال الشروع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، لكن الدعم الأوروبي كان بطيئا، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة تأهيل البنوك الوطنية، تعزيز الرقابة البنكية، تحسين النظم الضريبية، رفع جودة المناخ الاستثماري والاستجابة للمطالب الاجتماعية(Arroyo2015, p.6-7).

أدى الوضع الأمني الراهن في تونس إلى رفع درجة اللايقين لدى المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، مما بطأ مسار التقدم في سياسات الإصلاح الاقتصادي حيث تحظى مواجهة التهديدات الأمنية بالأولوية في الأجندة الحكومية، بالإضافة إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة والتعقيد في نظم التحفيزات الاستثمارية كما تم التطرق إليه آنفا.

– ليبيا: أولوية الحفاظ على الدولة الوطنية

مارس النظام الليبي سياسة تضييقية على الانفتاح الاقتصادي لفترة طويلة، وتواجه ليبيا اليوم خطر الانقسام أو التحول إلى دولة فاشلة، فحالة اللاأمن تضع الموارد الطاقوية تحت سيطرة الجماعات المسلحة، كما يحمل الوضع الأمني تداعيات اقتصادية خطيرة على الدول المجاورة، وقد أثرت النزاعات المسلحة على تدمير البنى التحتية، وتلويث مصادر المياه والغذاء وتدهور ظروف العيش..مما يجعل إنهاء الصراع واستتباب الأمن حاجة قصوى قبل التفكير في تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي.

– موريتانيا: تفشي الفساد وغياب معايير الشفافية

رغم الانفتاح الكبير في السياسة الاقتصادية الموريتانية، تواجه هذه الأخيرة العديد من التحديات المرتبطة بضعف الكفاءة الإدارية، وتفشي الفساد والبيروقراطية مما يرفع تكاليف ممارسة الأعمال، بالإضافة غلى عدم تنويع الاقتصاد وغياب الشفافية في تسيير الموارد الأولية وغيرها من المتغيرات التي تمت معالجتها سابقا.

خاتمة:

تتميز البيئة الاستثمارية لدول المغرب العربي بتواجد العديد من العوامل الكابحة التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، في المقابل فإن حجم المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الدول بمستويات متفاوتة يمثل فرصا يمكن استغلالها لرفع مستوى جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

رفع الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدى الدول المغاربية يتحدد بناء على الجهود التي ينبغي على الحكومات الوطنية بذلها من أجل تحسين مناخ الأعمال على المستوى الداخلي بما يضمن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إليها، ويسمح بالاستفادة من تأثيراتها الإيجابية على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، لكن لا ينبغي التعويل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل رئيسي للاستجابة للمتطلبات التنموية، إنما كعامل مكمل لإستراتيجيات التنمية المنتهجة من طرف هذه الدول.

قائمة المراجع

1. الجبوري، ع ر، م ح. (2014). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
2. Temprano A H. (December 2015). The Maghreb ; macroeconomic performance; reform challenges and integration with the European union. publications office of the European union. Luxembourg.
3. منصر، ج. (2015). الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على التنمية الاقتصادية. دفاتر المتوسط (03). عنابة: مخبر التنمية المستدامة والحكم الراشد في جنوب المتوسط. 37-56.

4.Ilias H , Maachou D.E. (2015). Investissements direct étranger en Algérie ; attractivité et opportunité, revue maghrébine d'économie et de management(2).
5.Barkawi. W. (2014). lybia emerging opportunities; lybia 2014/2015 discovering business. UK trade and investment and Allurentis.4-19.
6. Hans-Heinrich B.(2015). Foreign direct investment in Tunisia; performance, policies, prospects. International business and global economy(34). Gdansk: the institute of international business.34-49.
7.Ives D, Hoscheirdt MM, Jaeger B, Tocchetto JS. (2013).Infrastructure investment in Middle East and North Africa. model United Nations journal(1).308-362.
8.Madi. M. B. (2015). the attractiveness of foreign direct investment in Algeria, revue nouvelle économie (01)..
9.Mallampally P, Sauvant K P. (1999). l'investissement direct étranger dans les pays en développement, finances et développement. 34-37.
10. المؤسسة عربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2017). مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الكويت.
11. Santi. E. (2012). Libérer le potentiel de l'Afrique du Nord grâce à l'intégration régionale ; défis et opportunités. Tunisie: la Banque Africaine de développement.
12. Arroyo. H.T. (2015).The Maghreb ; macroeconomic performance, reform challenges and integration with the European union. Luxembourg: publications office of the European union.
13. Dutta. S and others.(2017). The global innovation index 2017; innovation feeding the world (10). Geneva and New Delhi. world intellectual property organization and confederation of Indian industry.
14. Khan.M, Mezran,. K. (2016). Aftermath of the Arab Spring in North Africa, Issue Brief Washington DC: Atlantic Council.
15. Klaza. A. (2016). The Africa investment report 2016; foreign investments broaden its base. London: Financial Times Ltd.
16. OCDE. (2008). définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux(4). Paris: l'organisation de coopération et de développement économique.
17. Rouis.M , Kounestron.K.(2010). economic integration in the Maghreb. Washington DC: World bank.
18. Schwab. K. (2017). The global competitiveness report 2016-2017. Geneva: world economic forum.
19. UNCTAD.(2017). Investment and the digital economy, United Nations Conference on Trade And Development. Geneva.
20. World Bank. (2015). Doing business2015; going beyond efficiency; comparing business regulations for domestic firms in 189 economies.(12). Washington DC: the world bank.

21. World Bank group.(2017). Doing business2018 ; reforming to create jobs ;comparing business regulations for domestic firms in190 economies(15). Washington D.C: World Bank.

22. فرحي.ك، (2012-2013). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا، مصر والجزائر. أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية.كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. وثيقة غير منشورة.الجزائر: جامعة الجزائر 3

23. ولد حام أ م. (2014- 2015).دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب الغربي:" دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1960-2010,أطروحة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية. وثيقة غير منشورة. عنابة:جامعة باجي مختار.

24. Algeria highlights 2016, Deloitte. seen: 28/11/2016. web site:

25. https://bit.ly/2NvZZGj

26. KMPG. (april 2014). cutting through complexity; investing in Lybia. seen: 25/11/2016. web site:

27. https://bit.ly/2XcEAWJ

28. KMPG (2012). cutting through complexity, investing in Morocco. seen: 25/11/2016. web site:

29. https://bit.ly/2FOaYVh

30. Transparency International, Global corruption perception index (CPI)2016, 25 january2017, available at:

https://bit.ly/2ma5M1w

(accessed04/12/2017)

31. United States department of state (may 2015).Algeria; investment climate statement2015. seen:21/06/2016. web site:

32. https://bit.ly/2xfj4RZ

33. United States department of state.(june 2015) Mauritania; investment climate statement 2015. seen:21/06/2016. web site:

34. https://bit.ly/2FywsW0

35. United States department of state (may 2015). Morocco; investment climate statement2015. seen:21/06/2016. web site:

36. https://bit.ly/1MUgtMg

37. United States department of state.(june 2015). Tunisia; investment climate statement2015. seen:21/06/2016. web site:

https://bit.ly/2FywsW0